الأمم المتحدة

EP

UNEP/EA.4/15

Distr.: General
10 December 2018

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة
للبيئة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الرابعة
نيروبي، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠١٩
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل
الإدارية والمتعلقة بالميزانية

التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٠/٣ بشأن معالجة تلوث المياه من أجل حماية وإصلاح النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه

تقرير المدير التنفيذي

موجز

في الفقرة ١٦ من القرار ١٠/٣[(١)]، الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن معالجة تلوث المياه من أجل حماية وإصلاح النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، طلبت الجمعية إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتخذ عدداً من الخطوات لمعالجة تلوث المياه من أجل حماية وإصلاح النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه. وأُعد هذا التقرير استجابة للطلب الوارد في الفقرة ١٧ من ذلك القرار بأن يرفع المدير التنفيذي تقريراً إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة بشأن تنفيذ هذا القرار.

* UNEP/EA.4/1/Rev.1.

(١) UNEP/EA.3/Res.10.

290119 K1804000

أولاً – مقدمة

١ – طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة في قرارها ١٠/٣ إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن يقوم، في حدود الموارد المتاحة، بما يلي: (أ) أن يستفيد حسب الحاجة من الصندوق الاستئماني للنظام العالمي لرصد البيئة/برنامج المياه لمساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها وفي حدود الموارد المتاحة، في مجال رصد نوعية المياه بوسائل منها إنشاء محطات للرصد والاضطلاع ببناء القدرات وإدارة البيانات؛ (ب) أن يقدم المساعدة للبلدان النامية، بناء على طلبها، بتعزيز قدراتها لبلوغ الهدف المتمثل في تخفيض كمية المياه المستعملة غير المعالجة التي تصل إلى المسطحات المائية إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٠، مع مراعاة الجوانب الجنسانية، بما في ذلك وضع خيارات لمعالجة المياه المستعملة بالتعاون مع الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء؛ (ج) أن يواصل تطوير الأدوات لتقديم الدعم للبلدان، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى معالجة تلوث المياه وكفالة سلامة النظم الإيكولوجية، والتنفيذ الكامل لنهج الإدارة المتكاملة لموارد المياه، ومعالجة آثار النزاعات والكوارث على المياه؛ (د) أن يعمل مع المنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك من خلال آلية الأمم المتحدة للمياه، على معالجة القضايا المتعلقة بتلوث المياه، مستفيداً من تقرير العام ٢٠١٦ *لمحة عامة عن نوعية المياه في العالم*، وآخذاً في اعتباره حسب الاقتضاء التوصيات التي قدمها الموجز التحليلي المعنون ''نحو تقييم عالمي لنوعية المياه العذبة''، بما في ذلك تقييمات الأنواع الغازية والملوثات الصيدلانية والملوثات المستجدة والمستويات الشديدة الارتفاع لمسببات الأمراض في المسطحات المائية، والحلول والسياسات والتكنولوجيا المقترحة؛ (هـ) أن يتعاون مع المنظمات الأخرى المعنية، بما في ذلك من خلال آلية الأمم المتحدة للمياه، على وضع تقييم عالمي لنوعية المياه، يُعرض لكي تنظر فيه جمعية البيئة في دورتها الخامسة؛ (و) أن يجمع المعلومات ويتيحها للاطلاع فيما يتعلق بالمتطلبات التحليلية والتقنية لاختبار نوعية المياه للكشف عن الملوثات (بما في ذلك الملوثات الجديدة والمستجدة) التي قد تؤثر على صحة البشر وسلامة البيئة؛ (ز) أن يقدم الدعم إلى البلدان في مجال جمع البيانات وتحليلها وتبادلها، بناء على طلبها، مما سيوفر الدعم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه مع احتمال الاستفادة من بيانات رصد الأرض والبيانات العالمية؛ (ح) أن يقدم الدعم التقني اللازم لتيسير الرصد والإبلاغ بشأن الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمياه النقية وخدمات الصرف الصحي؛ (ط) أن يقدم الدعم للدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، في وضع برامج للاستثمار في إدارة الأراضي والنظم الإيكولوجية من أجل منع تلوث مصادر المياه، بغية كفالة توافر المياه بالنوعية المناسبة وعلى نحو مستدام لجميع الاستخدامات؛ (ي) أن يعمل مع الحكومات والجهات المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص، على تهيئة بيئة مواتية لمعالجة تلوث المياه، بما في ذلك الإدارة المستدامة للمياه المستعملة، بما يشمل السياسات والتشريعات والقواعد التنظيمية الداعمة والتكنولوجيا المصممة خصيصاً لهذا الغرض والآليات المالية المبتكرة؛ (ك) أن يساعد البلدان النامية، بناء على طلبها، وفي حدود ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على تنقية واستصلاح المسطحات المائية الملوثة.

٢ – ويتماشى القرار ١٠/٣ مع الإنجازات المتوقعة (أ) للبرنامج الفرعي للنظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة ضمن إطار برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (''إدماج قضايا سلامة البيئة وإنتاجية النظم الإيكولوجية للمياه العذبة بصورة رسمية في التعليم والرصد وأطر التعاون عبر الحدود وعبر القطاعات على المستويين الوطني والدولي'')، والإنجازات المتوقعة من البرنامج الفرعي للبيئة قيد الاستعراض (''استخدام الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين البيانات البيئية المفتوحة والتحليلات والعمليات التشاركية ذات الجودة العالية التي تعزز الجوانب المشتركة بين العلم والسياسة، وذلك من أجل توليد التقييمات البيئية القائمة على الأدلة، وتحديد القضايا الناشئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالسياسات'').

ثانياً – التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٣/١٠

٣ – يعمل فريق منسق يتألف من شعبة النظم الإيكولوجية والعلوم التابعة لبرنامج البيئة، بما في ذلك الوحدة المعنية بالنظم الإيكولوجية للمياه العذبة، ووحدة النظام العالمي لرصد البيئة/برنامج المياه وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، على تنفيذ هذا القرار، وذلك في سياق الأنشطة المعتادة التي ينفذها كل منها في إطار برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأخذت المعلومات التالية من مشروع خطة العمل التفصيلية من أجل تنفيذ القرار ٣/١٠.

٤ – ويقدم النظام العالمي لرصد البيئة/برنامج المياه الدعم للبلدان ويوفر تنمية القدرات في مجال رصد نوعية المياه، ورصد تصميم الشبكات وإدارة البيانات، وذلك في خطة عمله الحالية والموارد المتاحة حتى عام ٢٠٢٠. وتشمل الأنشطة التي نفذت مؤخراً الشروع في تقديم سلسلة من الدورات الإلكترونية الجامعية القصيرة المعتمدة فيما يتعلق برصد نوعية المياه، وتنظيم مناسبات للتدريب المباشر في مناطق مختلفة وباللغتين الإنكليزية والفرنسية. ووضع النظام العالمي لرصد البيئة/برنامج المياه، مشروع وثيقة للاستراتيجيات توجه عمليات تطوير خطة علم البرنامج حتى العام ٢٠٢٤ وفيما بعده، حسب الاقتضاء. وستدخل تحسينات على الاستراتيجية بحيث تعكس الأنشطة الرئيسية المتعلقة بالقرار التي صدر بها تكليف رسمي، ودورها التنفيذي في الرصد والإبلاغ عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. ووضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً مشروع خطة عمل للتقييم الشامل لنوعية المياه في العالم، وتلقى تعبيرات عن الاهتمام بذلك التقييم من أكثر من ٥٠ منظمة. وانطلق التقييم، الذي يشمل أيضاً المنابر المعنية بالخدمات والابتكار في مجال المياه، بشكل رسمي خلال اجتماع عقد يومي ٢٨ و٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في جنيف واستضافته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وأتيح الدعم الأولي له من حكومة سويسرا وعن طريق مساهمات عينية من الشركاء الألمان.

٥ – وتعمل الوحدة المعنية بالنظم الإيكولوجية للمياه العذبة على تنسيق الجهود المبذولة على نطاق برنامج البيئة من أجل الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالهدف ٦. وهي تقود أيضاً الجهود الرامية إلى تنفيذ إطار إدارة النظم الإيكولوجية للمياه العذبة. وحتى الآن أعرب عن الاهتمام كل من إثيوبيا وكينيا. ونظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقات عمل استكشافية في أهم بحيرات المياه العذبة في كلا البلدين من أجل بحث إمكانيات اتخاذ مزيد من الإجراءات والتمويل – على سبيل المثال، من خلال مرفق البيئة العالمية. وتطوع زملاء من معهد الصين لبحوث الموارد المائية والطاقة الكهرمائية لترجمة المجلدات الأربعة للإطار إلى اللغة الصينية لكي يستفيد منها جمهور أوسع. وساعدت الوحدة أيضاً في إقامة شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومحرك غوغل إيرث (Google Earth) من أجل تتبع التغييرات في النظم الإيكولوجية ذات الصلة بالمياه، وتسعى إلى توسيع نطاق ذلك العمل بتنفيذ المزيد من الأنشطة وتوفير المزيد من مجموعات البيانات العالمية لأغراض التحليل. ويقدم النظام العالمي لرصد البيئة/برنامج المياه والوحدة المعنية بالنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الدعم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم المزيد من المناقشات مع كيانات القطاع الخاص، على سبيل المثال، مع شركة هواوي للتكنولوجيا بشأن إقامة تعاون محتمل من أجل تحسين شبكات رصد نوعية المياه. ويهدف التعاون مع كيانات القطاع الخاص إلى تحسين جمع البيانات المتعلقة بنوعية المياه وتقاسم آليات التمويل المبتكرة والاستفادة منها من أجل إدارة المياه المستعملة.

٦ – ويوفر برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية الأدوات لبناء القدرات فيما يتعلق بالتصدي للتلوث من المصادر البرية، بمبادرات لأصحاب المصلحة المتعددين تتعلق بالمياه المستعملة من خلال المبادرة العالمية للمياه المستعملة وبتحميل المغذيات من خلال المنتدى العالمي لإدارة المغذيات، وتساعد تلك المبادرات على تنفيذ هذا القرار. وتشمل سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية من أجل بناء القدرات بشأن

الإدارة المستدامة للمياه المستعملة؛ ودورة إلكترونية مفتوحة حاشدة بشأن إدارة المياه المستعملة والمغذيات بعنوان ''الاستدامة من المصدر إلى البحر''؛ وأداة إلكترونية لاتخاذ القرارات، هي مصفوفة تكنولوجيا مياه الصرف المستعملة، التي يمكن أن تساعد البلدان في اختيار التكنولوجيا المناسبة لمعالجة المياه المستعملة. ويمكن اختبار المصفوفة وتعديلها في مجموعة مختارة من البلدان بناء على طلبها. ويعمل برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية أيضاً مع الشركاء على وضع مبادئ توجيهية ومعايير للنظم اللامركزية لمعالجة المياه المستعملة ووضع مؤخراً وثيقة مبادئ توجيهية بشأن النظم اللامركزية لمعالجة المياه المستعملة في تنزانيا ويمكن لتلك المبادئ أن توفر نموذجاً قابلاً للاستخدام في أماكن أخرى. وفي مجال تحميل المغذيات، يقود برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية أيضاً التعاون مع اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والخبراء المعنيين في وضع منهجيات لتقييم الغاية ١٤-١ من هدف التنمية المستدامة ١٤ والمتعلقة بالتلوث البحري، والمرتبطة بالغاية ٦-٣ بشأن مياه الصرف الصحي. ويتعاون برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية أيضاً مع البرنامج التعاوني في جنوب آسيا (SACEP) فيما يتعلق بمعالجة تلوث المياه وحفظ الشعاب المرجانية في شرق سري لانكا، وأنجز منهجية بيان عملي في أراضي بانتانال الرطبة في البرازيل، ووضع ورقة تحديد نطاق بشأن المستحضرات الصيدلانية ومنتجات العناية الشخصية وكذلك أدوات اتصال لأفريقيا. ويقدم برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية والوحدة المعنية بالنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الدعم للتبادل التقني بين المتعاونين في الهند والفلبين لتيسير تكرار منهجية بطاقة تقييم صحة النظم الإيكولوجية، حول معالجة تلوث المياه في بحيرة نيفاشا في كينيا. ويعمل برنامج العمل العالمي أيضاً على مسألة الاستعداد التكنولوجي وصكوك التمويل من أجل الإدارة المستدامة للمياه المستعملة بالتعاون مع شعبة العلوم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٧ - ويشمل نطاق مؤشرات الإنجاز ذات الصلة في برنامج عمل برنامج البيئة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ عدداً من البرامج الفرعية، وفيما يلي أكثرها أهمية:

- المؤشر '١' للإنجازات المتوقعة (أ) للبرنامج الفرعي ٣: الزيادة في عدد البلدان وأطر التعاون عبر الحدود التي حققت تقدماً في رصد سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية والبريّة والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة، وفي الحفاظ عليها؛
- المؤشر '٢' للإنجازات المتوقعة للبرنامج الفرعي ٧: الزيادة في عدد البلدان التي تبلغ عن البعد البيئي للتنمية المستدامة بواسطة نظم المعلومات البيئية المشتركة مع إتاحة بحث واستكشاف البيانات على المستوى القطري عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- المؤشر '١' للإنجازات المتوقعة (أ) للبرنامج الفرعي ٥: زيادة عدد البلدان التي استخدمت تحليلات برنامج البيئة أو توجيهاته، وطبقت حيثما أمكن ذلك نَهْجاً متعدد القطاعات في وضع أو تنفيذ التشريعات أو السياسات أو خطط العمل التي تشجع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية (بما في ذلك النفايات)، وتنفيذُ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، والنهْج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٨ - وتقوم هذه الأعمال على ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالغايات البيئية المتعلقة بالمياه من أهداف التنمية المستدامة، ويراد منها أن تكون ذات طابع عالمي، وأن تنطبق على جميع البلدان وتنفذ على أساس ما أُعرب عنه من الاهتمام وبناء على التمويل المتاح في بلدان محددة لمعالجة النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه التي تثير القلق.

٩ - ولا توجد ميزانية محددة فيما يتعلق بهذا القرار. وكانت الأنشطة التي نفذت حتى الآن في حدود الموارد البشرية والمالية القائمة أو الإضافية (موارد خارجة عن الميزانية أو صندوق البيئة) التي استفادت منها البرامج المتعلقة بالمياه، والأنشطة الأخرى الجارية جزئياً والتي بدأت في وقت سابق داخل أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك العمل المكرس لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٦ بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في إطار آلية الأمم المتحدة للمياه. وقد نفذت حتى الآن الكثير من الأنشطة في سبيل تنفيذ القرار ١٠/٣، بما في ذلك الإبلاغ العالمي بشأن الهدف ٦، وتنظيم الاجتماع الافتتاحي للتقييم العالمي لنوعية المياه والأنشطة الأخرى المتعلقة بذلك التقييم؛ وتمويل حلقات العمل التأسيسية التي تعالج قضايا بحيرة تانا في إثيوبيا، وبحيرة نيفاشا في كينيا؛ وإنشاء قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت لمعالجة تدهور النظم الإيكولوجية المائية.

١٠ - وبدأت الأمانة أيضاً عمليات الحوار وقدمت المساهمات والتحديثات للدول الأعضاء بشأن بتنفيذ القرار، وشمل ذلك ما يتعلق بتعبئة الموارد الإضافية، في عدد من المناسبات، بما في ذلك في اجتماع أصحاب المصلحة المتعددين بشأن وضع خطة تنفيذ جمعية البيئة ٣، الذي عُقد يومي ١٣ و١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في باريس؛ وفي الأسبوع العالمي للمياه في استكهولم في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٨ في استكهولم؛ وفي مناسبة جانبية مخصصة، نُظمت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ خلال اجتماع للجنة فرعية تابعة للجنة الممثلين الدائمين في نيروبي. وقدمت هذه التحديثات كاستجابة مباشرة للطلبات ذات الصلة التي قدمتها الدول الأعضاء ولكنها لم تسفر بعد عن تمويل إضافي. وفي الاجتماع الأخير، الذي عُقد في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عرض مشروع خطة عمل للقرار مع ميزانية لتنفيذ هذا القرار على النحو المبين في الجدول أدناه، حيث تشير ''الأموال المجمعة'' إلى الأموال الداخلية المخصصة للأنشطة ذات الصلة على النحو المشار إليه أعلاه، وكذلك إلى الأموال المتاحة بناء على الطلب والمخصصة لهذا القرار، وتشمل مساهمة نقدية من سويسرا ومساهمة عينية من ألمانيا للتقييم العالمي لنوعية المياه ومساهمة عينية من إثيوبيا من أجل بحيرة تانا.

مجال القرار ١٠/٣	**الأموال المجمعة (النقدية والعينية بدولارات الولايات المتحدة)**	**الأموال الإضافية اللازمة، الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ (بدولارات الولايات المتحدة)**
رصد الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة	١,٤ مليون	٢,٧-٤ ملايين
رصد الأرض والبيانات الضخمة	٣٠٠ ٠٠٠	١,٢ مليون
الأدوات وبناء القدرات من أجل تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية	٥٠٠ ٠٠٠	٣ ملايين
بناء القدرات من أجل رصد نوعية المياه	١,٢ مليون	١,٥ مليون
تقييم نوعية المياه في العالم	٦٠٠ ٠٠٠	٣,٩ ملايين
إدارة مياه الصرف عن طريق المبادرة العالمية للمياه المستعملة	٥٠٠ ٠٠٠	٤,٨ ملايين
إطار إدارة النظم الإيكولوجية للمياه العذبة	١٠٠ ٠٠٠	٢ مليون
الملوثات الناشئة	١٠٠ ٠٠٠	١,٤ مليون
وضع برامج لمعالجة إدارة الأراضي والمياه للحد من التلوث	١ مليون	١٠ ملايين
المجموع	٥,٥ ملايين	٣١,٧ مليوناً

١١ - وبالإضافة إلى العمل عبر مختلف الوحدات والشُعَب في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يجري تنفيذ هذا القرار أيضاً بالتعاون مع عدد من الشركاء الخارجيين، بما في ذلك الأعضاء والمنظمات الشريكة في آلية الأمم المتحدة للمياه، والنظام العالمي لرصد البيئة/مركز تنمية القدرات في مجال المياه في كلية كورك الجامعية (آيرلندا)، ومركز النظام العالمي لرصد البيئة/مركز بيانات المياه في المركز الدولي لموارد المياه والتغير العالمي (مركز اليونسكو الثاني)، الذي يستضيفه المعهد الاتحادي للهيدرولوجيا (ألمانيا)، مركز النظام العالمي لرصد البيئة/المركز الإقليمي للمياه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان الناطقة بالبرتغالية في وكالة المياه الوطنية (البرازيل)، والأعضاء في المبادرة العالمية للمياه المستعملة، والمنتدى العالمي لإدارة المغذيات، ومركز المياه والبيئة لبرنامج البيئة- المعهد الدانمركي للهيدرولوجيا (الدانمرك)، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، ومرفق البيئة العالمية، والمعهد الدولي لإدارة المياه، والوكالة الفضائية الأوروبية، ومركز البحوث المشترك للمفوضية الأوروبية، والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا)، وغوغل وغيره من كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك مؤسسة الروتاري، ومصرف التنمية الأفريقي، وقاعدة بيانات الموارد العالمية - أريندال، ومركز هيلمهولتز لأبحاث البيئة (UFZ)، ومنظمة الصحة العالمية، والأعضاء في آلية الأمم المتحدة للمياه والوحدة الاستشارية التقنية، ورابطة البحث والتطوير الخارجي في بريمن (BORDA)، وبرنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا، والمعهد الوطني لبحوث الفضاء في جامعة ماتو غروسو (البرازيل).

ثالثاً - التوصيات والإجراء المقترح اتخاذه

١٢ - وضعت خطة عمل محددة لهذا القرار وتلزم استراتيجية مخصصة لجمع الأموال، لأغراض منها تقديم الدعم للبلدان في اعتماد وتنفيذ إطار الإدارة الاستراتيجية للمياه العذبة. ويلزم المزيد من الدعم لرصد وتنفيذ الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، ويلتمس هذا الدعم تحت رعاية مبادرة الرصد المتكاملة التابعة لآلية الأمم المتحدة للمياه من أجل الهدف ٦. فعلى سبيل المثال، في العام ٢٠١٨، لم تبلغ سوى ٥٢ من الدول الأعضاء عن المؤشر ٦-٣-٢ المتعلق بنوعية المياه المحيطة في مسطحاتها المائية، في حين تمكنت ٤٠ دولة فقط من الإبلاغ عن المؤشر ٦-٦-١ المتعلق برصد التغييرات التي تحدث في النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه. ويلزم المزيد من العمل والدعم (والتمويل) من أجل مواصلة تنفيذ العمل على دعم الدول الأعضاء في مجال الرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ الهدف ٦. وطلب القرار إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعد تقييم نوعية المياه في العالم بحلول موعد انعقاد الدورة الخامسة لجمعية البيئة. وفي الوقت الراهن لا تمول سوى السنة الأولى من التقييم (عن طريق تمويل نقدي وعيني)

١٣ - ولا يزال الصندوق الاستئماني للنظام العالمي لرصد البيئة/برنامج المياه[٢] عاملاً، وهو صندوق أنشئ في عام ٢٠٠٢، ويمكن استعماله لتلقي واستخدام الأموال المخصصة لدعم عمليات رصد نوعية المياه التي يقدمها الشركاء في التنمية. ولم تتبرع الدول الأعضاء بعد للصندوق استجابة للقرار.

١٤ - وبالنظر إلى أن الاتفاقات الحالية لوحدة تنسيق النظام العالمي لرصد البيئة/برنامج المياه وعنصر بناء القدرات في البرنامج الحالي للنظام العالمي لرصد البيئة/برنامج المياه تنتهي في العام ٢٠٢٠، فلا تزال تلزم خطة محددة لجمع الأموال للصندوق الاستئماني للنظام العالمي لرصد البيئة/برنامج المياه. ويمكن ربط ذلك على نحو وثيق مع العناصر الأخرى الواردة في القرار ١٠/٣ - على سبيل المثال، لرصد نوعية المياه في إطار أهداف التنمية المستدامة وتنسيق تقييم نوعية المياه في العالم.

١٥ - وفي المجال المشترك للإدارة المستدامة للمغذيات والمياه المستعملة، يلزم تعزيز المبادرة العالمية للمياه المستعملة والمنتدى العالمي لإدارة المغذيات، وتشجيع أصحاب المصلحة المعنيين في البلدان على الاستفادة من خبرات هذه

(٢) الصندوق الاستئماني العام لتوفير الدعم للنظام العالمي لرصد البيئة/مكتب برنامج المياه والترويج لأنشطته، ومُدِّد آخر مرة بواسطة قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ٢٣/٢ وذلك حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

البرامج كأداة رئيسية لبناء القدرات. ويجب أن تُدعم جهود بناء القدرات بالسياسات السليمة وأنواع التكنولوجيا الملائمة. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى الاستفادة من التمويل للإدارة المستدامة للمياه المستعملة باستخدام الآليات المالية المبتكرة. ولهذا يمثل العمل عن كثب مع القطاع الخاص جانباً أساسياً في وضع وتنفيذ النماذج المستدامة للأعمال من أجل إدارة المياه المستعملة. وأكد على ذلك المشاركون في الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الرابع المعني بتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، الذي عُقد في بالي بإندونيسيا في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

١٦ - وسيعمل عدد من الشراكات — على سبيل المثال، مع غوغل، وناسا والوكالة الفضائية الأوروبية — على تحسين سبل الحصول على البيانات من أجل تحسين الرصد والتعقب للتغييرات في النظم لإيكولوجية المتصلة بالمياه. ومع ذلك، يلزم الكثير من الوقت والتمويل لإتاحة هذه المعلومات على نحو مفيد للبلدان. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتطلب شراكات القطاع الخاص لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المناقشة العامة والاستعراض.

١٧ - وبالنظر إلى الدعم الواسع النطاق للقرار من البلدان الأفريقية، والاتحاد الأوروبي، بلدان أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية، سيستفيد القرار من النطاق الجغرافي الأوسع والوعي العالمي بأهميته. وحتى الآن، قدمت حكومتا ألمانيا وسويسرا الدعم للسنة الأولى من تقييم نوعية المياه في العالم. وتمول حكومات ألمانيا وسويسرا وهولندا الرصد المتكامل لتنفيذ الهدف ٦، في حين تمول حكومتا ألمانيا وآيرلندا خطة العمل القائمة للنظام العالمي لرصد البيئة/برنامج المياه. ولم يعرب سوى عدد قليل من البلدان الأخرى (مثل إثيوبيا، وكينيا في أفريقيا) عن الاهتمام المباشر بتنفيذ القرار ١٠/٣ من خلال مشاريع محددة.